

خطاب الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد **الشعب المغربي العزيز:** ** تجدد مناسبة عيد العرش المجيد بيعة ##

الشعب للملك، حامي حمى الملة والدين، وصمام أمان سيادته ووحدته الوطنية والترابية، وذلك في إطار ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية. لطالما كان عرش المغرب رمزاً للسيادة، وقيادة وطنية مسؤولة واعية لأمانتها، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشعب. يعد عيد العرش فرصة سنوية للتأمل والتدبر، للتذكير بتاريخ المغرب العريق وإنجازاته، وتطلعاته المستقبلية. حقق المغرب مشروعاً مجتمعياً ديمقراطياً متميزاً، يجمع بين الوفاء لتقاليدته وبناء دولة عصرية بقيادة الملك، ومؤسسات ديمقراطية. لكن النجاحات لا تُعفينا من التساؤل عن سبل تحقيق التقدم بسرعة أكبر وأداء أفضل. **تجديد الديمقراطية والاستقرار السياسي:** ** حرص الملك على ترسيخ ما حققه المغرب في مجال الديمقراطية السياسية، وتعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان وفصل السلطات واستقلالها وتوازنها. وتُعتبر الانتخابات في أوانها الدستوري والقانوني العادي من أهم متطلبات توطيد الاستقرار السياسي والارتقاء بمستوى النمو الذي بلغه البناء الديمقراطي. **الوعي بالانتخابات والطبقة السياسية:** ** يجب أن تكون الحملة الانتخابية في مواعدها القانونية المحددة. يجب على الطبقة السياسية أن تجعل من الفترة التي تفصلنا عن الانتخابات لحظات تعبئة وطنية قوية وتنافس شريف في إعداد برامج ملموسة، واقعية قابلة للإنجاز، مرتكزة حول نواة صلبة للأولويات الأولى. **دور السلطات العامة والفاعلين في المسلسل الانتخابي:** ** يجب على الحكومة والسلطات العامة تحمل مسؤوليتها الكاملة في اقتراح واتخاذ كل التدابير التشريعية والتنظيمية الكافية لإلزام الجهاز الإداري باحترام قدسية الاقتراع. يجب على الفاعلين في المسلسل الانتخابي من أفراد و هيئات حزبية أو نقابية أو مهنية التحلي بفضائل السلوك المواطن. ** الديمقراطية الجهوية والهوية الوطنية:** ** يُعتبر عيد العرش المجيد فرصة مناسبة للتذكير بمسألة الهوية الوطنية، المتميزة بالتنوع والتعددية، مثلما هي متميزة بالتحام والوحدة والتفرد عبر التاريخ. تمت بذل جهود وطنية هامة لتعليم اللغة الأمازيغية، و وصلت إلى نقطة التصديق على الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وقد قرر الملك إحداث معهد ملكي للثقافة الأمازيغية للنهوض بها وتنميتها. **تعزيز دور الأحزاب السياسية:** ** أصدر الملك توجيهاته السامية لحكومته لوضع تشريع خاص بالأحزاب السياسية يميزها عن الجمعيات. **توطيد حقوق الإنسان:** ** حرص الملك على توسيع فضاءات حقوق الإنسان، واتخاذ عدد من المبادرات والتدابير، وذلك من خلال مشروع مراجعة مدونة الحريات العامة وإحداث جهاز خاص يسهر على تطبيق قانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للعلماء والاتصال. **الإصلاح الإداري والشفافية:** ** يلح الملك على ضرورة إجراء إصلاح إداري عميق، فوق منهجية متدرجة، متأنية ومتواصلة، تتوخى تبسيط المساطر، وجعلها شفافة، سريعة، مجدية، ومحفزة على الاستثمار. **الصالح العام ومكافحة الفساد:** ** لن يقبل الملك استغلال أى مركز سياسي أو موقع إداري من أجل الحصول على مصلحة شخصية أو فئوية، منتظراً من السلطات العامة أن تكون صارمة في هذا المجال، وأن تلجأ علوة على ما تتوفر عليه من وسائل للمراقبة الإدارية والقضائية إلى اعتماد أدوات وأجهزة جديدة لتقويم السياسات العامة، فضلاً عن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنتخبين في إعداد المشاريع وتنفيذها. **الحل السياسي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرا ئنا:** ** باد ر الملك إلى الاستجابة لقرارات مجلس الأ من و مساعي ومقترحات الأمين العام ل الأمم المتحدة ومثيله الشخصي، ومباشرة حوار جاد معهما لإيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، في نطاق أ ر حب معاني الجهوية والديمقراطية وأ متن ثوابت إلى جماع والسيادة والوحدة الوطنية والترا بية ل المغرب، مؤ منين بعد الة قضيتنا جاعلين تنمية الأ قاليم الجنوبية في مقدمة اهتماماتنا، مصدر ين تعليماتنا السامية لحكومتنا قصد اتخاذ كل التدابير الكافية لتأ مين العيش الكريم لجميع ر عايانا الأ وفياء في أ قاليمنا الجنوبية، سواء منهم المرابطون بها أو العائد ون إلى حضان الوطن الغفور الرحيم. **مكافحة الأمية الدينية والفكرية:** ** نهض الملك ب الأ مانة الملقاة على عاتقه بوصفه أ ميراً ل المؤمنين، وحامياً ل حمى الملة والدين، فجدد ل بيوت الله أ داء وظيفتها في محاربة الأمية الدينية والفكرية. كما أعاد هيكلة المجلس الأعلى والمجالس الجهوية ل العلماء ل النهوض بدورها كاملاً في مجال العبادات والمعاملات، بعيداً عن أ ي تحجر أو تطرف، حريصين على أن نجعل من المقاصد العلية لشريعتنا إلى سلامية السمحة، ومن قي أمها على الاجتهاد والإ نصاف ومن إلى نسجام مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة، أساس النهوض بوضعية المرأة من خلال تنصي بنا ل

الجنة الاستشارية الخاصة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية ، استجابة منا لملتزم كافة الجمعيات النسوية المغربية . **الاستثمار و تشغيل الشباب:** تميز مشروع المجتمع المغربي في شقه الاقتصادي بزيادة عندما أخذ ب اقتصاد السوق . وكان بداً مكانه أن يحقق لنا ازدهاراً أكبر لوال ما تطلب التوافق على أسسه من صبر و مكابدة و إقناع ، و ما اعترض مسيرته من عوائق موضوعية و ذاتية ، قدنا معركة إزاحتها بتشجيع المقاول المغربية على القطيعة النهائية مع النزعة الريعية و الانتظارية ، المناقضة لروح المبادرة ، و بالعمل على جعل السلطات العامة في خدمة الاستثمار ، بتحسين مناخه و إنشاء شبائيك جهوية موحدة ، و خفض تكلفة الإنتاج الطاقية و الجبائية ، مولين عناية خاصة بالمقاولات الصغرى و المتوسطة ، التي زودناها بميثاق من شأنه تفعيل دورها كقطب رحي لكسب معركة تشغيل الشباب ، و تمكينها من تدبير عصري لمفاتها الاستثمارية بتمويل مضمون . و حرصاً منا على جعل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، رافعة قوية للاستثمار المنتج ، و أداة فعالة لتنمية الثروة الاقتصادية الوطنية ، فقد قررنا أن نخول هذا الصندوق نظام وكالة وطنية ، كما قررنا أن نرصد لهذه الوكالة قسطاً مهماً من عوائد خوصصة و فتح رأسمال المؤسسات العامة ، التي تشكل ملكاً للأمة ، لتنمية هذا الرصيد الاقتصادي الوطني ، و حسن استثماره لخلق مزيد من الثروات ، بدل صرفه في الاستهلاك . **السياحة قاطرة التنمية:** أولينا عناية خاصة لكسب رهان جعل قطاع السياحة قاطرة قوية للتنمية ، لما يدره من فرص شغل و عملة صعبة ، و ما يتيح من انفتاح على الحداثة ، باعتباره نشاطاً اقتصادياً و ثقافياً و فناً للتواصل مع الغير . كما عملنا على توضيح الرؤية الاستراتيجية في المجال السياحي بالاتفاق الإطاري الموقع بين الحكومة و المنعشين السياحيين ، الذي يهدف إلى استقبال ما لا يقل عن عشرة ملايين سائح سنوياً في نهاية العقد الحالي ، مهياً بين جميع الفاعلين في هذا القطاع الحيوي لمضاعفة الجهود من أجل رفع هذا التحدي ، داعين الحكومة و البرلمان إلى تعزيز الارتفاع المهم المسجل في عدد السياح و المداخيل و الاستثمارات السياحية بـ التعجيل بـ إقرار النصوص التشريعية و التنظيمية التي سهرنا على تأطيرها لقطاع السياحة ، و الهادفة إلى إيجاد نظام شفاف و عادل لتصنيف و الجودة و المراقبة الحازمة ، و إعادة هيكلة و تفعيل المكتب المغربي لـ السياحة ، و هذا بموازاة مع تنويع المنتج السياحي و التأهيل الكمي و الكيفي للموارد البشرية السياحية ، و اعتماد المنظور الجهوي التشاركي في تدبير هذا القطاع الحيوي . **التنمية القروية:** بموازاة مع مواصلة تنفيذ برنامج مكافحة آثار الجفاف لـ السنة الثانية على التوالي ، من خلال مشاريع ملموسة لـ التنمية القروية المندمجة ، تتعامل مع هذه الآفة كظاهرة بنيوية ، فقد واصلنا أيضاً إنجاز برنامج التجهيزات الفلاحية الكبرى ، المتمثلة في بناء السدود و الري الأراضية . كما أعلننا ، خاللاً ترويضاً للمجلس الأعلى للماء ، عن سياستنا الجديدة التي تستهدف تحصين مكتسباتنا و التكيف مع إكراهات المحيط الطبقي ، جاعلين ثلاثية الأركان و الإنسان و الماء قوام سياستنا الفلاحية ، و غاية العناية الخاصة التي نحيط بها الفلاحين ، و بخاصة صغارهم الذين حرصنا على إعفائهم من قسط كبير من الديون المترتبة عليهم ، و إعادة جدولة أديانهم القسط المتبقي على المدى البعيد . **المقاولات العامة:** النجاح الذي عرفته عملية فتح رأسمال اتصالات المغرب و التقدم الذي حققه هذا القطاع يحفزنا على استلهام تجربته من أجل وضع رؤية استراتجية تتوخى إصلاح المقاولات العامة ، و تمكينها من هياكل قانونية و مالية عصرية و مألوفة لمهامها ، و تعزيز تنافسيتها الداخلية و الخارجية ، و فتح رأسمالها لـ القطاع الخاص الوطني و الأجنبي ، بطريقة تمكنها من الاستمرار في تنمية الاقتصاد الوطني ، و بناء تحالفات استراتجية حتى تكون بمثابة رمح عولمة الاقتصاد المغربي . **عقد اجتماعي جديد:** بدل اختزال هذا المناخ الاجتماعي ، المحفز على الاستثمار و التشغيل ، في مجرد إقرار مشروع مدونة الشغل ، التي يتعين حسم أمرها ، فإننا نندعو لإقرار عقد اجتماعي جديد و متكامل ، قوامه إخراج مدونة الشغل إلى حيز التطبيق ، و إعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط ممارسة حق الإضراب ، و إخراج التغطية الصحية الإجبارية